



قرار وزير الاقتصاد والتجارة

رقم (145) لسنة 2025م

بشأن إلغاء قرارات وتقرير حكم

وزير الاقتصاد والتجارة

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 2011/08/03م وتعديلاته .
- وعلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ 2015/12/17م .
- وعلى مخرجات ملتقى الحوار الليبي المنعقد بتاريخ 2020/09 نوفمبرم .
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهما .
- وعلى القانون رقم (23) لسنة (2010م)، بشأن النشاط التجاري واللوائح التنفيذية والقرارات الصادرة بمقتضاه
- وعلى ما قرره مجلس النواب الليبي في جلسته المنعقدة بتاريخ 2021/03/10م في مدينة سرت بشأن منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية .
- وعلى قرار المجلس الوزاء لحكومة الوحدة الوطنية رقم (235) لسنة 2021م، بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي لوزارة الاقتصاد والتجارة .
- وعلى قرار وزير الاقتصاد والصناعة رقم (59) لسنة 2019م بشأن، تنظيم السلع صحية المسافرين .
- وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (14) لسنة 2022م، بشأن التنظيم الداخلي بوزارة الاقتصاد والتجارة .
- وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (454) لسنة 2022م، بشأن تنظيم السلع بصحية المسافرين تقرير حكم .
- وعلى مقتضيات المصلحة العامة

قرار

مادة (1)

يلغى قرار وزير الاقتصاد والصناعة رقم (59) لسنة 2019م بشأن تنظيم السلع صحية المسافرين وقرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (454) لسنة 2022م، بشأن تنظيم السلع بصحية المسافرين والمشار إليهما في ديباجة هذا القرار .

مادة (2)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المختصة تنفيذه

محمد علي الصويح

وزير الاقتصاد والتجارة



صدر في 19 رمضان 1446 هـ الموافق 2025/3/19م
بمقتضى القانون رقم 145 لسنة 2025م